القيادة المركزية الأمريكية.. مهمة الحماية الخارجية

08/11/2001 فاطمة العمادي - الدوحة

أفغانستان في قلب منطقة عمل القيادة المركزية الأمريكيةيذكر الكثير "نورمان شوارسكوف" قائد عمليات عاصفة الصحراء في حرب الخليج الثانية، والذي لم يكن يمر يوم دون أن يظهر أمام عدسات الكاميرات، و"نورمان شوراسكوف" كان يشغل منصب قائد القيادة المركزية الأمريكية، التي أدارت الحرب آنذاك، أما الآن فإن قائدها الجنرال "تومي فراكنز"، وهو أيضًا الذي يتولى إدارة العمليات في الحرب ضد أفغانستان.

ويتبع قائد القيادة المركزية الأمريكية [Commander in Chief (CINC) Central Command] مباشرة وزير الدفاع الأمريكي ورئيس الولايات المتحدة.

ما هي القيادة المركزية؟

تُعَدُّ القيادة المركزية الأمريكية (USCENTDCOM) الواقعة في قاعدة ماكديل للقوات الجوية، في تامبا بولاية فلوريدا -وفقًا لما يقوله الأمريكان في الموقع العسكري "centcom.mail"- القيادة الموحَّدة والمسؤولة عن المصالح الأمنية للولايات المتحدة في 25 دولة تمتد من القرن الأفريقي، مرورًا بمنطقة الخليج العربي وحتى أواسط آسيا، بمعنى أن القيادة المركزية هي المسؤولة عن كافة الأنشطة، والخطط، والعمليات التابعة للمهام العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الدول.

وهي واحدة من تسع قيادات تقع تحت إدارة وزارة الدفاع الأمريكية، وقد أعدت في يناير 1983م كوَرِيثة لقوات الانتشار السريع، ويتألف المركز الذي يدير هذه القيادة من 900 فرد.

منطقة المسؤولية

تتولى القيادة المركزية الأمريكية central command التي تدير الحرب في أفغانستان مسؤولية منطقة تمتد من مصر في الغرب حتى باكستان في الشرق، ومن كازاخستان في الشمال حتى كينيا في الجنوب، وتضم أيضًا البحر الأحمر والخليج العربي، والأجزاء الغربية من المحيط الهندي، وتشغل المنطقة مساحة أكبر من مساحة الولايات المتحدة الأمريكية، فتمتد إلى حوالي أكثر من 3100 ميل من الشرق إلى الغرب، و3600 ميل من الشمال إلى الجنوب، كما تحتوي على سلسلة جبال يصل ارتفاعها إلى ما يفوق 24 ألف قدم، ومناطق صحراوية تحت مستوى سطح البحر.

ومجموع سكان هذه المنطقة حوالي 428 مليون نسمة، تكون فيما بينها 17 مجموعة عرقية، وست لغات أساسية، ومئات اللهجات المحلية، مع تباين واسع جدًّا في دخل الفرد في كل دولة منها.
وتشكل الدول الـ25 التي تضطلع القيادة المركزية الأمريكية بالمسؤولية عنها أربع مناطق في العالم، موزعة كالتالي:
1 - شبه الجزيرة العربية والعراق:
وتضم البحرين، الكويت، عُمان، قطر، الإمارات، السعودية، اليمن، والعراق.
2 - شمال البحر الأحمر:
وتضم مصر والأردن.
3 - القرن الأفريقي:
وتضم جيبوتي، إريتريا، أثيوبيا، كينيا، جزر سيشل، الصومال، والسودان.
4 - جنوب ووسط آسيا:
وتضم أفغانستان، كازاخستان، قرغيزستان، طاجيكستان، تركمانستان، أوزبكستان، إيران، وباكستان.

قيادات أساسية

تُعَدُّ القيادة المركزية الأمريكية عنصرًا أساسيًّا من العناصر الخمس المكوِّنة لمركز قيادة الأفرع الرئيسية للقوات الأمريكية، وهي لا تحتوي على فريق عمل قتالي. وبالإضافة لقيادة العمليات الخاصة المشتركة فإن جميع الأفرع العسكرية الأربعة تزوِّد القيادة المركزية بقيادات تابعة لها، تشكِّل فيما بينها نظم الحرب والتدخل الأولية لها.
هذه القيادات الخمس هي:

- القيادة المركزية للقوات المسلحة الأمريكية (USARCENT)
- القيادة المركزية للقوات الجوية الأمريكية (USCENTAF)
- القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية (USNAVCENT)
- القيادة المركزية لمشاة البحرية الأمريكية (USMARCENT)
- القيادة المركزية المشتركة للعمليات الخاصة (SOCENT)

قيادة إستراتيجية مسرح الأحداث

تتبع هذه القيادة القيادة المركزية، وتضطلع بتشكيل منطقة مسؤوليتها للقرن 21، وتستمد هذه الإستراتيجية بشكل مباشر من إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وإستراتيجية الجيش الأمريكي نفسه، وغيرهما من البرامج الخاصة بالأمن القومي، حيث يجب عليها أن تنسِّق برامجها مع إدارة الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك مع حلفائها؛ لتعزيز التعاون وتحقيق المقاصد المنوط بها تحقيقها.
ولدعم هذه الإستراتيجية، وتوحيد وحماية مصالح أمريكا واهتماماتها مع مصالح واهتمامات "الأصدقاء والحلفاء"، فإن جملة من الأهداف يجب تحقيقها، وهي تتجمع في ثلاثة مجالات أساسية: القتال، والتدخل، والتوسع.
أ - القتال لـ:

- حماية وتنشيط والحفاظ على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة؛ لاحتواء أي تدفق غير منضبط لمصادر الطاقة بها، والحفاظ على استقرار المنطقة.
- تطوير وصيانة القوات المسلحة، وكذلك البنى التحتية بالمنطقة، بحيث يمكنها تلبية احتياجات كافة العمليات العسكرية.
- التلويح باستخدام القوة؛ لردع نشوء الصراعات الإقليمية عن طريق التواجد المستمر، والتمركز، والتدريبات، وبناء "الثقة المتبادلة".
- الحفاظ على درجة استعداد القيادة؛ لكسب أي حرب بشكل حاسم على كافة مستويات الصراع.
- الحفاظ على القوة بتوفير مستوى مناسب من الأمان والسلامة لها.

ب - التدخل لـ:

- دعم وصيانة والمساهمة في التحالفات والجهود الأمنية الأخرى التي تدعم الولايات المتحدة، ولها مصالح متبادلة معها في المنطقة.
- تعزيز ودعم القوات المسلحة المسؤولة والقادرة في المنطقة.
- تعزيز الجهود في المنطقة لمقاومة مخاطر أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، وحرب المعلومات، وتجارة المخدرات.
- إقامة علاقة ودية مع قادة المنطقة العسكريين والسياسيين.
- تطوير اقترابات إقليمية موحَّدة من خلال التعاون مع مثيلاتها في المنطقة، وكذلك مع الأطراف الرئيسية في المنطقة من المنظمات غير الحكومية.

ج - التوسع لـ:

- دعم وتعزيز الجهود البيئية والإنسانية، ولتوفير استجابة فورية في الأزمات البيئية والإنسانية.
- إعلام القادة والرأي العام الأمريكي بأهمية المنطقة، وإسهامات "أصدقاء الولايات المتحدة" فيها في دعم المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية.
- إنشاء مناخ قيادي إيجابي يشجِّع على الابتكار وتطوير "قادة المستقبل"، ويوفِّر حياة رفيعة المستوى، ويشجِّع على احترام الآخرين، ويسهم في زيادة تقدير ثقافات المنطقة.
- المساهمة في تطوير مفهوم ونظام التنمية.
- إيجاد وعي إقليمي بالأمن، وبالاتجاهات السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية.

مناطق وإستراتيجيات أربع

حيث تتميز المناطق التابعة لمسؤولية القيادة المركزية الأمريكية باختلاف ثقافاتها، وتعدد دياناتها، وتباين أوضاعها الاقتصادية، فإن إيجاد إستراتيجية واحدة تناسب الجميع يُعَدُّ أمرًا مستحيلاً؛ لذا قامت القيادة المركزية الأمريكية بتطوير أربع إستراتيجيات للأقاليم الفرعية، وضعت وركزت لتُجابه هذا الثراء في التنوع.

1 - شبه الجزيرة العربية والعراق:

وهي منطقة يوجد الكثير من عقود الشراكة الثابتة مع دول الجزيرة العربية، وهي دول ما زالت ترحِّب بالوجود الأمريكي في المنطقة باستثناء العراق؛ لذا فهي تتيح للولايات المتحدة الأمريكية حرية الوصول إلى الموانئ والقواعد الجوية والبحرية، وتسهيل نقل وإقامة الجنود الأمريكيين. أما بالنسبة للعراق فلا بد من منعه من الاعتداء على دول الجوار، ومنع حيازته لأسلحة الدمار الشامل، وهما يشكلان العاملين الرئيسيين للحفاظ على استقرار منطقة الجزيرة. 2 - شمال البحر الأحمر:

تعتبر مصر والأردن من البلدان الرائدة التي تحاول دول الجوار حذو حذوها لما لها من صفة الزعامة، وكلتا الدولتين تحاولان جاهدتين تحقيق السلام بين إسرائيل من جهة، والعرب من جهة أخرى، ومن ثَم ترى الإستراتيجية الأمريكية الإبقاء على علاقات قوية من هاتين الدولتين، وكذلك من أجل حرية الوصول والتأثير على آسيا الوسطى. 3 - القرن الأفريقي:

تعاني دول هذه المنطقة من مشكلات وصراعات حدودية، وكوارث إنسانية، ودعمها عسكريًّا يساعد على الاستقرار، ويشجِّع على تطوير الاقتصاد. 4 - جنوب ووسط آسيا:

التعاون مع دول هذه المنطقة عسكريًّا لا يقدر بثمن من وجهة النظر الأمريكية، حيث إن إنشاء قوة عسكرية سياسية مدرَّبة وقادرة على تلبية احتياجات السلام وحفظه في المنطقة يُعَدُّ أمرًا ضروريًّا. كذلك دعم هذه الدول التي تتمتع بموارد طبيعية كبيرة، سيساعد على التنمية الاقتصادية لها، وهو ما يجعلها سوقًا واعدة، وهي كذلك من ورثة الاتحاد السوفييتي بترسانته النووية الهائلة؛ لذا فالتعاون معها سيساعد على تقليل انتشار أسلحة الدمار الشامل، وأخيرًا مكافحة المخدرات المنتشرة بها. تهديدات إقليمية لمصالح الولايات المتحدة ولأمنها

1 - تهديدات قصيرة المدى (العراق):

تنظر الإستراتيجية الأمريكية إلى العراق كمصدر تهديد قصير المدى؛ بسبب تحدِّيه المستمر لقرارات مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة، كما أن رئيسه صدام حسين لم يتخل عن سعيه لتطوير أسلحة الدمار الشامل.

2 - تهديدات طويلة المدى (إيران):

تُعتبر الإستراتيجية الأمريكية إيران مصدر تهديد طويل المدى، حيث ما زالت تسعى لتطوير أسلحة الدمار الشامل، وكذلك أسلحتها الهجومية، كما أنها لا تزال تدعم الجماعات الإرهابية من وجهة النظر الأمريكية، ولا يزال التوتر بينها وبين جيرانها الخليجيين قائمًا.

3 - انتشار أسلحة الدمار الشامل:

تولي الإستراتيجية الأمريكية اهتمامًا متزايدًا لتطوير واقتناء الأسلحة الهجومية في بعض الدول، خاصة التي يمكنها تحميلها بأسلحة الدمار الشامل (نووية، وبيولوجية، وكيماوية)، ويمكنها استخدامها في دعم الإرهاب، ودعم الطموحات التوسعية والسيطرة على دول الجوار الأضعف.

4- الإرهاب:

ترى الإستراتيجية الأمريكية أن منطقة عمل القيادة المركزية الأمريكية هي بيئة خصبة للإرهابيين فيما يتعلق بالتجنيد، والتدريب، وتنفيذ العمليات. وما يزيد الأمر سوءاً من وجهة النظر الأمريكية تزايد حدة الصراع الديني والقبلي في تلك المناطق، وكذلك وجود "المتطرفين الإسلاميين" الذين يشكّلون مصدر تهديد مزعج ودائم لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ورعاياها ومنشآتها، خاصة تلك المتجاوزة لحدودها القومية.

5 - عدم الاستقرار العام في بعض المناطق:

يقلق الولايات المتحدة الأمريكية وجود "متطرفين" سياسيين ودينيين يسعون لخلع الحكومات والأنظمة الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية.

ضحايا الذخائر المشعة.. أمريكيون وأوربيون وعرب

14/01/2001 بون - نبيل شبيب

قضية الذخائر المشعة التي يواجهها حلف شمال الأطلسي ليست مجرّد قضية "أطلسية"، أو نزاع أمريكي -أوروبي داخل الحلف، وإذا كان الغرب يطرحها من زاوية كشف المسؤولية أو تمييعها بصدد إصابة جنود غربيين نتيجة غلبة الفكر العسكري والاستهتار بالإنسان، على أعلى المستويات العسكرية والسياسية، أو إذا كان الغرب يطرح القضية من زاوية العلاقات بين الدول الأعضاء في الحلف، فإن طرحها خارج نطاق الغرب ضروري على أكثر من مستوى آخر، بدءًا بمسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية عن "جرائم قتل" المدنيين أثناء المعارك العسكرية المعنية وبعدها، ومرورًا بالسؤال عن مخاطر الخلل في واقع التسلح العالمي بين امتلاك أسلحة "فتاكة" وعدم امتلاك أسلحة "رادعة"، وانتهاء بالسؤال عن مواجهة تنصيب الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها في موقع "المسؤول" عن احتكار التقنية النووية ومكافحة انتشارها عالميًّا، مكافحة انتقائية تشمل حتى استغلال الطاقة النووية لأغراض سلمية، كما هو الحال مع تنصيبها لنفسها في موضع الادعاء العام والمحقق والقاضي والجلاد في ميادين أخرى، مثل ما تمارسه تحت عنوان مكافحة الإرهاب العالمي، أو ما تزعمه من دفاع عن حقوق الإنسان والأقليات.. وما شابه ذلك.

تابع في هذا المقال:

- ما هي الذخائر المشعة؟
- ضحايا الذخائر المشعة
- سجل الإجرام النووي

- من سبل المواجهة

ما هي الذخائر المشعة؟

كلمة الذخائر المشعّة هي الوصف الأصحّ لتلك القنابل والقذائف المدفعية والصاروخية التي يسعى المسؤولون العسكريون والسياسيون في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية للتهوين من شأنها، وقد زوّدتها المصانع الأمريكية لرفع طاقتها على اختراق الترسانات الإسمنتية والفولاذية السميكة في المنشآت المستهدفة، بعنصر اليورانيوم وهو فيما يُسمّى مرحلة الاستنفاد أو النضوب، أي وهو في مرتبة النفايات المتبقية عادة في مصانع الطاقة النووية، وهذا ما يشير إلى أنّ صدور إشعاعات عنه أمر ثابت في الأصل، وإن كانت نسبتها خفيفة بالمقارنة مع اليورانيوم المخصّب، ولكن هل يعني أنها لا تسبب أضرارًا صحية وبيئية؟!

والثابت في هذه الأثناء أيضًا أنّ القوات الأمريكية قد استخدمت الذخائر المشعّة في حرب الخليج الثانية، ضدّ العراق، وفي حرب البوسنة والهرسك، وفي كوسوفا.

ومؤخرًا فقط كشفت مصادر وزارة الخارجية البريطانية، أنه بينما بلغ وزن عنصر اليورانيوم المستنفذ الذي دخل في صناعة 31 ألف قذيفة وقنبلة، ممّا ألقي في حرب كوسوفا دون 10 أطنان، فقد كان حجم ما استخدم في حرب البوسنة والهرسك في حدود 30 طنًّا، أما في العراق فقد بلغ ذلك 300 طن.. أي ما يعادل أكثر من 900 ألف قذيفة. وكشفت مصادر حلف شمال الأطلسي في هذه الأثناء عن خرائط تبين توزّع المناطق الملوّثة في كوسوفا، وامتنعت عن نشر خرائط مماثلة عن صربيا، بينما ما يزال المنشور عن البوسنة والهرسك مبدئيًّا غير مكتمل، أما عن العراق والكويت فلم يُنشر أي معلومات رسمية أو خرائط حتى الآن.

ولم يَعُد الأمر نظرية.. فقد ثبت في هذه الأثناء أيضًا، ورغم الإنكار الأمريكي المتكرر، أنّ هذه الذخائر سببت فعلاً التلوّث الإشعاعي في المناطق التي استخدمت فيها، ولوّثت الأسلحة والأبنية والمعدّات والمواد التي أصابتها أثناء القصف - وربّما التربة والمياه الجوفية والماشية - وهذا ممّا أكّده ساعة كتابة هذه السطور تحقيق جديد صدر عن الأمم المتحدة بشأن خمس مناطق على الأقل تعرّضت في كوسوفا للقصف عام 1999. أمّا أسباب الإنكار الأمريكي فلا تحتاج إلى تكهّنات بعيدة، ولعل أهم الأسباب أنّ واشنطن لا تريد التخلّي عن هذا السلاح وتطويره رغم ظهور أخطاره، وما كان استخدامه في التسعينيات الميلادية إلا من قبيل "التجربة الميدانية" كما يصنع الأمريكيون منذ زمن طويل في ساحات القتال "المناسبة" في أنحاء العالم، في إطار عمليات التطوير العسكرية لأسلحتهم.

ويضاف إلى ذلك عنصر آخر مرتبط بالإصرار الأمريكي المعتاد على عدم حمل المسؤولية السياسية عمّا يرتكبه الساسة الأمريكيون من مخالفات قانونية دولية وما يسببونه من مآسٍ بشرية إنسانية، وهو ما يصيب حاليًا فيمن يصيب ضحايا أوروبيين، بل وأمريكيين أيضًا. ثم علاوة على التهرّب من هذه المسؤولية السياسية، يبرز عامل مادي محض، وهو تجنّب التعويضات المالية،

والتي يمكن أن تكون ضخمة وأن تترتّب على وزارة الدفاع الأمريكية وشركات صناعة السلاح الأمريكية، إذا ما ثبت بالموازين والمعايير الأمريكية - وليس عالميًّا فقط - أنّ الذخائر المعنية ليست "مضمونة" كما يقول المسؤولون حتى الآن، والذين لا يعيرون ما يثبت عالميًّا وزنًا أو اهتمامًا كما هو معروف.

ومن الجدير بالملاحظة في هذا الموضع، أنه سبق وقيل الكثير على مختلف المستويات غير الرسمية بشأن الأضرار البشرية الكبرى في العراق، بسبب استخدام الذخائر المشعّة الأمريكية في حرب الخليج الثانية، ولكنّ حلف شمال الأطلسي والدول الغربية الأعضاء فيه، لم يطرحوا قضية تلك الذخائر على بساط البحث، بما في ذلك المطالبة الرسمية بسحبها، إلاّ بعد أن أصيب جنود أوروبيون ومات عدد منهم، وثارت ثائرة الرأي العام الأوروبي.

ضحايا الذخائر المشعة

سبعة جنود إيطاليين لقوا حتفهم نتيجة الإصابة بسرطان الدم، فضلاً عن عشرات الإصابات المماثلة في إيطاليا وبلجيكا والبرتغال وفرنسا وأسبانيا وهولندا وبعض الدول الشرقية.. إنّما لم تظهر حتى الآن سوى إصابة واحدة مشكوك فيها في صفوف الجنود الألمان المشاركين في القوات الأطلسية في كوسوفا، وهي إصابة من عام 1999م وتقرّر الآن العودة للتأكد من مدى علاقتها بالذخائر الأمريكية المشعة. ونجا الجنود الألمان من الإصابات "الخفيفة" أيضًا والتي بلغت المئات أوروبيًّا، وهو ما لفت النظر وتبيّنت أسبابه بعد أن تعرّضت وزارة الدفاع الألمانية لضغوط الرأي العام لبيان ما اتخذته من إجراءات.. فظهر أنّ القيادات العسكرية الألمانية كانت من بين القيادات العسكرية الأوروبية الوحيدة التي رفضت "تصديق" التأكيدات والتطمينات الصادرة عن القيادات العسكرية الأمريكية أثناء حرب كوسوفا، والتي وصفت الذخائر المشعة في حينه بأنها آمنة مضمونة لا ضرر يُنتظر منها على جنود الحلف، فرغم ذلك أصدرت القيادات الألمانية أوامر عسكرية إلى الجنود الألمان باتخاذ الاحتياطات والإجراءات الوقائية المعتادة للحماية من الإشعاعات، كلما اقتربوا من منطقة تعرّضت لقصف أمريكي بالذخائر المشعة.

ومن العسير القول إنّ الأمريكيين - لم يكذبوا - على الدول الحليفة، بل قالوا ما اعتقدوه صحيحًا، وربما كانوا يوهمون أنفسهم بالوصول إلى "تطوير" الذخائر المشعة بحيث لا تسبب "إضرارًا" ذاتيًّا، أو هذا على الأقل ما يُستنتج أو يُفترض استنتاجه من أنّهم استفادوا من دروس حرب الخليج الثانية، ومن تعامل جنودهم من قبل مع المشكلة في المناطق العراقية التي تعرّضت للقصف في حرب الخليج الثانية، فإصاباتهم معروفة، وتعرفها الجهات

الرسمية أيضًا، وإن استمسكت إلى الآن برفض الربط بين ما عُرف في هذه الأثناء بوصف "أعراض حرب الخليج" وبين الذخائر المشعة، وهي ترفض أيضًا إجراء دراسات وبحوث علمية مستقلة أو الاعتراف بنتائج ما جرى من ذلك خارج نطاق مسؤولية القيادات العسكرية المعنية نفسها.
وفي مقدّمة ما صدر بصورة مستقلة ما قام ويقوم به "مركز البحوث القومية حول حرب الخليج" من بحوث بإدارة باول سوليفان، الذي يقول إنّ 250 ألفًا من أصل 700 ألف جندي أمريكي في حرب الخليج الثانية، قد وثّقوا لدى مركزه إصابتهم بتلك الأعراض المرضية، بينما بلغت الإصابات بسرطان الدم وسواه ممّا يسببه التعرّض للأشعة، ألوف الجنود، وبلغ عدد الوفيات عدة مئات.. وبقيت وزارة الدفاع الأمريكية على موقفها أنّ هذا لا علاقة له بالذخائر المشعة، وهذا "بعض" ما يجعل سوليفان يتهم الحكومة الأمريكية بالكذب والتزييف والخداع..
كما أجريت في ولاية ميسيسيبي الأمريكية بحوث على 251 جنديًّا من الذكور والإناث، شاركوا في حرب الخليج، فأحصيت إصابات بعاهات ولادية عند أطفالهم المولودين بعد الحرب، بنسبة الثلثين.. وبقيت الحكومة الأمريكية على موقفها.
ثم كان أول تقرير قدّمته وزارة الدفاع الأمريكية رسميًّا هو التقرير الصادر عنها قبل أيام تحت ضغط الحلفاء الأوربيين، ويتحدّث عن استخدام الذخائر المشعة في البلقان وليس في كوسوفا، ويتألف من أربعمائة صفحة، ويصل إلى النتيجة ذاتها القائلة بأن تلك الذخائر مضمونة.. وتضاربت الأقوال ما بين الرفض والموافقة على المطالب الأوروبية ولا سيما الإيطالية، بحظر استخدام الذخائر المشعة تحت العلم الأطلسي في المستقبل.
وسيّان أين تصل المشادّات الجارية داخل حلف شمال الأطلسي، فمعظم الدول الأوروبية الأعضاء قرّرت في هذه الأثناء إجراء فحوص اختبارية شاملة على كافة الجنود الذين شاركوا في حرب كوسوفا.. ولا بدّ هنا من السؤال، ماذا عن الجنود الذين شاركوا في حرب الخليج الثانية وفي البلقان أيضًا، من عدة دول عربية وإسلامية؟
لا يبدو أنّ الموضوع مطروح حتى الآن أصلاً، ومن العسير الاعتقاد بأن السبب هو عدم وجود إصابات، فمن المعروف أن الجنود العرب، ولا سيما من السعودية والكويت، كانوا هم المكلفين بالتحرّك في نقاط الاحتكاك العسكري المباشر، وكذلك بالتوغّل في المناطق التي تقصفها الطائرات والصواريخ الأمريكية والبريطانية وغيرها عن بُعْد من الجو، والتي ينسحب "العرب" العراقيون منها، فخشية من أن يكونوا قد خلّفوا فيها كمائن أو ألغامًا، كان على الجنود "العرب" الآخرين أن يتقدّموا في تلك المناطق قبل الجنود الغربيين، وبالتالي فهؤلاء الجنود العرب، كانوا هم الأشدّ تعرّضًا لمخاطر الإشعاعات النووية التي خلّفتها الحرب، فما هي النسبة المئوية المحتملة للإصابات إذا كانت النسبة المئوية بين الجنود الأمريكيين تناهز أربعين في المائة؟

هذا علاوة على ما هو معروف في تقارير دولية عديدة بشأن انتشار الإصابات بسرطان الدم وسواه من الأمراض الإشعاعية الخطيرة، وانتشار العاهات لدى الأجنّة، على نطاق واسع بين المدنيين لا العسكريين فقط، في جنوب العراق على وجه التخصيص، أي الجزء من العراق الذي تعرّض للقصف بالذخائر المشعّة أكثر من سواه، وهناك بلغت نسبة الوفيات نتيجة إصابات مرضية ذات علاقة بالأشعة - ناهيك عن الإصابات المرضية والعاهات التي لم تنته إلى وفاة - أكثر من عشرة أضعاف ما كانت عليه قبل حرب الخليج الثانية.

سجل الإجرام النووي

يقول باول سوليفان: "إنّ واشنطن لم تكن تقاتل في حرب الخليج ضد العراقيين بل ضد الجنود الأمريكيين أيضًا".. وقد يُستغرب هذا القول من داخل الولايات المتحدة الأمريكية عن زعمائها، عند مقارنته بما نسمع أنّ واشنطن لا تتورّع مثلاً عن قصف صاروخي مركّز لأفغانستان والسودان بدعوى الانتقام لمقتل عدد من الأمريكيين، ولا تتردّد عن مقاطعة بلد مثل ليبيا دوليًّا ولعدة أعوام بدعوى مقتل عدد من الأمريكيين.. ولكن من الضروري للجمع بين "المتناقضات" جمعًا منطقيًّا، السؤال عن الطرف القائم على صناعة القرار في واشنطن، وليس عن إخراج القرار سياسيًّا أو دبلوماسيًّا أو إعلاميًّا، وهنا لا بدّ من اعتبار ما يسمّى "لوبي" صناعة السلاح الأمريكي طرفًا رئيسيًّا في صناعة القرار. ويمكن أن نتصوّر في قضية الذخائر المشعة ما يمكن أن يعنيه صدور أي موقف عن واشنطن يفيد اعترافها بالذنب وتحمّلها المسؤولية السياسية ومسؤولية التعويضات المالية.. تجاه الجنود الأمريكيين أنفسهم، ولا يُنتظر بطبيعة الحال شيء من ذلك على مستوى التعامل مع الحلفاء في حلف شمال الأطلسي الذي تهيمن عليه واشنطن بصورة واضحة.

ولا يقاس هذا الأسلوب من التعامل مع الأسلحة المعنية وضحاياها بمقاييس الأخلاق والقيم بطبيعة الحال، وإنما بالمقاييس المادية والمصلحية المحضة، ولا يُنتظر أن يتبدّل هذا الأسلوب في المستقبل المنظور.. فالواقع أنّ له تاريخًا "عريقًا" جعله ثابت الأركان، ولا يتزحزح عن العمل على الحيلولة دون تأثير عنصر القيم على ما يصنعه العنصر المادي المحض، سواء وُصف بالمصالح أو الحرية الفردية أو بالتقدّم أو سوى ذلك من الأوصاف فالحصيلة واحدة، وكان من محطاتها البارزة في السجل النووي الأمريكي على وجه التخصيص، أن التجارب النووية على الأرض الأمريكية نفسها سبّبت تلوّثا إشعاعيًّا مع سائر ما يرتبط به من أضرار بيئية وصحية، وما ترتّب عليه من وفيات، وعاهات، وإصابات، وتحدّثت عن ذلك تقارير ودراسات عديدة من داخل الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن لم يوصل شيء من ذلك إلى موقف رسمي قويم، أو تعويضات مالية، أو تعديل في سياسة صناعة السلاح النووي.

من هنا يجب طرح السؤال: أليس من الخطأ النظر إلى قضايا أسلحة الدمار الشامل عمومًا، بدءًا بالتقنيات المتطوّرة التي تسمح بصناعتها، ومرورًا بإنتاج تلك الأسلحة على اختلاف أنواعها، وانتهاء بقضايا آنية من قبيل الذخائر المشعّة الأمريكية حاليًا؟!.. أليس من الخطأ الاستمرار على النظر في هذه القضايا وفق المنظور الأمريكي، أو الأطلسي، أو الغربي عمومًا، سواء أعطي عنوان "مفاوضات دولية" أو مواثيق واتفاقات عالمية، أم لا؟
وبتعبير آخر مبسّط: إنّ "زعماء" الولايات المتحدة الأمريكية المتحكمين في صناعة القرار فيها غير مأمونين على الجنود الأمريكيين أنفسهم، فهل يمكن الاطمئنان إليهم، أو القبول بهم أو بزعامتهم الانفرادية عالميًّا، في قضايا من قبيل "حظر انتشار الأسلحة النووية والكيمياوية والحيوية"؟، وهو ما يجري حاليًا بأسلوب "احتكار" صناعة تلك الأسلحة وتخزينها وتطويرها احتكار التقنيات المتطوّرة المرتبطة بها، لدى الأمريكيين، وبعض من يرضى عنه الأمريكيون.. (أو من يتمرّد عليهم أيضًا ويصنع لنفسه شيئًا من القوة الرادعة).
ومن المعروف أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تتزعّم في الوقت الحاضر حملات "الاحتكار" هذه وهي لا تفتأ تردّد منذ عشرات السنين، أنّ أكبر الأخطار على البشرية، هو عدم ضمان "تغلّب الحكمة والعقل" في استخدام هذه الأسلحة وتلك التقنيات، إذا ما وصلت إلى أيدي زعماء "رعناء" غير مضمونين، في دول تحكمها أنظمة استبدادية، مثل كوريا الشمالية أو العراق، أو إذا وصلت بطريقة ما إلى منظمات إرهابية وفق تعريف واشنطن للإرهاب بطبيعة الحال، أو حتى إذا وصلت تلك الأسلحة والتقنيات إلى دول "صديقة" لواشنطن حاليًا، فهي تحسب حساب تقلّبات الحكم والسلطة فيها على غير ما تشتهيه الدولة النووية الأولى!
ولم يثبت بعد بالتجربة العملية وليس بالاتهام النظري، إلا على الولايات المتحدة الأمريكية، أنها أشدّ الأطراف في العالم ارتكابًا للإجرام على مستوى استخدام الأسلحة الفتاكة بمختلف أنواعها، وهذا كلّما ضمنت لنفسها عدم وجود "قوّة رادعة" يمكن أن تصيبها إصابة "موجعة" ما.
هي الدولة الوحيدة حتى اليوم التي استخدمت السلاح النووي، كما كان في الحرب العالمية الثانية، ولم تستخدمه جهلاً بمفعوله باعتباره كان جديدًا آنذاك عند قصف مدينة هيروشيما به، بل واستخدمته مرة ثانية بعد ستة أيام في قصف ناغازاكي، أي بعد أن ظهر مفعوله الوحشي في قتل المدنيين وتدمير العمران على أوسع نطاق.. فكانت جريمة ثانية عن سابق إصرار وتدبير وتصميم، بل ومن باب "الانتقام" فقط، وكان انتقامًا من المدنيين، فاليابان عند قصفها كانت في حكم المهزومة عسكريًّا على كل حال، والحرب العالمية الثانية كانت بحكم المنتهية واقعيًّا.
والولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة التي يحفل سجلها أكثر من سواها بجرائم استخدام الأسلحة الكيمياوية والحيوية على أوسع نطاق، فضلاً عن استخدام الأسلحة التقليدية المحظورة من مثل القنابل الحارقة والألغام الموجّهة ضد المدنيين، وأنواع القنابل العنقودية والانشطارية وغيرها..

وإذا أردنا وضع قائمة تعدّد الأسباب الموضوعية المحضة، لتسمية "مجرمي الحرب" وفق نوعية السلاح المستخدم، وأسباب استخدامه، وضحاياه، وظروف استخدامه، لاحتلت الولايات المتحدة الأمريكية عبر تاريخها الطويل منذ إبادة الهنود الحمر إلى اليوم، رأس هذه القائمة دون منازع، وبفارق ضخم عن كل من يمكن أن يتبعها.

من سبل المواجهة

تتطلب مواجهة مساعي الولايات المتحدة إلى تحقيق زعامة انفرادية مهيمنة على سواها في هذه القضية بالذات، من المسئولين العرب والمسلمين خاصة:

1 - أن يستشعروا مسؤوليتهم تجاه بلادهم وشعوبهم بصورة مختلفة عمّا يصنعه المسؤولون الأمريكيون مع جنودهم وجنود حلفائهم.

2 - رفض الاستجابة بصورة انفرادية وجماعية، للمساعي الأمريكية فضلاً عن المشاركة فيها، للحيلولة دون توفير أسباب القوة العسكرية الرادعة بمختلف أنواعها الممكنة، في البلدان العربية والإسلامية، والدعم الجماعي لمن يتحرّك على هذا الصعيد منها.

3 - رفض الانضمام بصورة انفرادية وجماعية، إلى معاهدات دولية والانسحاب من القائم منها، إلاّ إذا تضمّنت نصوصًا قابلة للاختبار عند التطبيق بما يلزم الولايات المتحدة الأمريكية وسواها من الدول التي تحتكر أسلحة الدمار الشامل وتقنياتها، بالشروع في إتلاف المخزون منها وحظر المزيد من الإنتاج والتطوير.

ولكن البديل المستقبلي الذي يمكن التعويل عليه تعويلاً أكبر على ضوء ما بدأنا نرصده من ارتفاع مستوى الوعي العام بالأحداث والتطوّرات والواقع العالمي، هو إيجاد أرضية شعبية جماهيرية واسعة النطاق من الضغوط على كل من يحمل مسؤولية صناعة القرار، وطنيًّا وعربيًّا وإسلاميًّا ودوليًّا، في اتجاه يعبّر تعبيرًا واضحًا عن رفض السياسات الأمريكية في ميدان التسلّح والأمن الدوليّين على وجه التخصيص، وهو ما يمكن أن يتخذ أشكالاً متعدّدة على حسب الظروف والمعطيات:

1 - بدءًا بحملات التوعية للكشف عن السجل النووي الأمريكي والمخاطر المستقبلية الناجمة عن تفاقم الاحتكار الأمريكي لأسلحة الدمار الشامل.

2 - مرورًا بتشجيع كل عمل يستهدف إضعاف تغلغل الهيمنة الأمريكية عالميًّا في مختلف الميادين، تغلغلاً بات يؤثر على الأذواق والأفكار والعادات المعيشية، ومثال ذلك العمل المطلوب ما بدأ ينتشر تحت عنوان المقاطعة الشعبية للسلع والخدمات الأمريكية.

3 - وانتهاء بالسعي لتشكيل هيئات دولية مشتركة، من شخصيات ذات اعتبار ومكانة؛ لتنظيم محاكمات علنية لمرتكبي الجرائم الكبرى في حق الإنسانية، ولا سيما من الأمريكيين، وعناوينه والشهادات التاريخية عليه قائمة في هيروشيما وناغازاكي وفيتنام وكوريا وسواها.. وقامت وتقوم صباح كل يوم جديد في فلسطين

-_____

من وثائق الكونجرس.. خطة احتلال منابع النفط

7/2/2001 لواء/ دكتور زكريا حسين أستاذ الدراسات الإستراتيجية المدير السابق لأكاديمية ناصر العسكرية العليا - القاهرة

في ليلة 17/18 من يناير الحالي تمرّ عشرة أعوام على بداية العملية الهجومية "عاصفة الصحراء" التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية على رأس ائتلاف عسكري دولي شاركت فيه قوات عسكرية لـ 33 دولة عربية وإسلامية وأوروبية. وقد انتهت العملية العسكرية صباح 28 فبراير عام 1991 بإلحاق هزيمة ساحقة للقوات العراقية.

اقرأ في هذا الموضوع:

- الذكرى العاشرة للحرب
- فكرة "تأمين منابع النفط"
- إستراتيجية استخدام القوة المسلحة
- حجم القوة المقترحة لإدارة العلميات في الخليج

الذكرى العاشرة للحرب

وفي مناسبة الذكرى العاشرة لهذه الحرب أثيرت قضيتان هامتان:

أولاهما: استخدام قنابل اليورانيوم المستنفد بكمية وصلت حتى 340 طنًّا في هذه الحرب. وقد قدر العالم الإنجليزي "روجر كوجين" أنها سوف تتسبب في إصابة عدد يصل إلى عشرة آلاف فرد بأمراض سرطان الرئة وسرطان الدم، إلى جانب العديد من الأمراض الأخرى، حيث يحتوي المليجرام من اليورانيوم على 2 مليار ذرة، الأمر الذي دفع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالمطالبة بتكوين لجان متخصصة لمسح أماكن العمليات الحربية التي استخدم فيها هذا السلاح، وإجراء التحاليل الطبية للأفراد الذين تواجدوا في مواقع الإطلاق. وذلك بعد أن أثبت علماء الطاقة الذرية أن هذه الأسلحة تدخل ضمن أسلحة الدمار الشامل؛ وذلك لشدة فتكها بالبيئة وأوجه الحياة على الأرض لفترات قد تتجاوز عشرات السنين.

ثانيهما: نشر دراسات ووثائق أعدتها مكتبة الكونجرس الأمريكي، إضافة إلى تقارير أعدتها وزارة الدفاع الأمريكية عن المحاولات الأمريكية السابقة لغزو الخليج العربي، وقد قام الدكتور "أنتوني كوردسمان" بنشرها كاملة في كتابه

"الخليج والغرب" الذي صدر في لندن مع مطلع الألفية الجديدة. ولعل أهم الدراسات في هذا المجال تلك التي قام بها "توماس مورجان" - الذي عُيِّن على رأس لجنة فرعية - لدراسة احتمال القيام بعمل عسكري ضد دول منتجة للنفط في حالة فرضها حظرًا نفطيًّا، وتقييم الخيارات المتاحة أمام السياسية الأمريكية في نشوب مثل هذه الأزمة. وقد قدمت الدراسة إلى لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الأمريكي في 5 أغسطس 1975
ولعل نشر التقرير السنوي لوزارة الدفاع الأمريكية عن السنة المالية 1976 - والذي قدمه "جيمس شليزنجر" وزير الدفاع الأمريكي في ذلك الوقت - يُعَدُّ من أخطر الوثائق التي توضح تفصيلاً الإستراتيجية العسكرية الأمريكية لتأمين منابع النفط الخليجية. وفي هذا المقال عرض لأهم ما تضمنته هذه الوثائق؛ والتي تم إعدادها منذ عام 1975، وتواكب نشرها والإعلان عنها مع الذكرى العاشرة لبدء عملية تحرير الكويت "عاصفة الصحراء". ولعل طرح هذه الوثائق في هذا التوقيت يفسّر الكثير من توجهات السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بصفة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة. هذا ويشمل طرح هذه الوثائق على الآتي:

فكرة تأمين منابع النفط.
إستراتيجية استخدام القوة المسلحة.
حجم القوة المقترحة لإدارة العمليات في الخليج.

فكرة تأمين منابع النفط

طرحت فكرة تأمين منابع النفط في الخليج باستخدام القوات المسلحة الأمريكية في أعقاب الاستخدام السياسي للنفط في حرب أكتوبر 1973... حيث كان للحظر على مبيعات النفط - الذي قررته دول الخليج - انعكاساته الحادة على السياسات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية واليابانية فيما عرف باسم "إستراتيجية الخنق"؛ حيث اجتمع وزراء البترول العرب في دولة الكويت في 17 أكتوبر 1973، وتم الاتفاق على تخفيض الإنتاج الكلي للبترول العربي بنسبة "5%" فورًا، مع زيادة التخفيض بنسبة "5%" شهريًّا حتى تنسحب إسرائيل إلى خطوط ما قبل 4 يونيو 1967.
هذا إضافة إلى قرار ست دول بترولية برفع سعرها بنسبة "70%"، كما قررت بعض الدول العربية حظر تصدير البترول كلية إلى الدول التي يثبت تأييدها لإسرائيل بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية.
وكان من الطبيعي أن تُتخذ الإجراءات المضادة لمنع تكرار مثل هذه الإستراتيجية مرة أخرى، حتى لو أدى الأمر إلى استخدام القوة المسلحة الأمريكية بغزو منابع النفط. وقد تبلورت هذه الإستراتيجية خلال عدة دراسات قامت بها لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الأمريكي ووزارة الدفاع

الأمريكية. وقد طرحت الدراسات العديد من الخيارات المتاحة أمام السياسية الأمريكية في حالة نشوب مثل هذه الأزمة.
ولعل أهم ما يثير الدهشة عند استقراء وثائق الكونجرس الأمريكية لتأمين منابع النفط والتي تم إعدادها عام 1975، أن رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية قد ساهموا بحماس شديد في وضع هذه الإستراتيجية موضع التنفيذ، فقد قام الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" بوضع نواة وهيكل بناء قوة الانتشار السريع الأمريكية اللازمة لوضع هذه الإستراتيجية موضع التنفيذ، وساهم الرئيسي الأمريكي "رونالد ريجان" بالجزء الأكبر من بنائها والتخطيط لاستخدامها، وقام الرئيس الأمريكي "جورج بوش" بالاستخدام الإستراتيجي المخطط لها في عمليات الحشد العسكري في الخليج، والدفاع عن المملكة العربية السعودية فيما أطلق عليه بعملية "درع الصحراء"، ثم أدار ببراعة بناء حشد عسكري - إلى جانب هذه القوة الأمريكية - شارك فيه قوات تابعة لـ"33 دولة" لتنفيذ العملية الهجومية "عاصفة الصحراء" بهدف تحرير الكويت، ثم استقر وضع هذه القوات في تمركز دائم بقوات عسكرية، سواء داخل دول شرق أوسطية - "تركيا وإسرائيل" - أو دول خليجية، وقد حدث ذلك في عهد الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلنتون".
ولعل القراءة المتأنية لهذه الوثائق - التي تواكب الإعلان عنها مع ذكرى العاشرة لتحرير الكويت - تشير إلى أن الرئيس العراقي "صدام حسين" بغزوه لدولة الكويت قد هيَّأ أنسب الطرق لتنفيذ الإستراتيجية الأمريكية لتأمين منابع النفط، كما أوجد المبرر المناسب لاستمرار تواجد وانتشار هذه القوة وتنامي مجموعها، واتساع نطاق مهامهما الإستراتيجية – ليس فقط لتأمين منابع النفط - بل لحماية المصالح الأمريكية بشكل عام في منطقة الشرق الأوسط.

إستراتيجية استخدام القوة المسلحة

لقد تحدد الهدف الإستراتيجي لاستخدام القوة المسلحة الأمريكية - بعد دراسة العديد من الاختيارات الأخرى - للاستيلاء على منطقة حقول النفط الرئيسية الواقعة بالمنطقة الشرقية الممتدة بمحاذاة الخليج الفارسي، وتأمين تدفق أهم حقول النفط السعودية والتسهيلات المصاحبة لها، والاحتفاظ بها أو السيطرة غير المباشرة عليها.
هذا وتشمل منابع النفط والتسهيلات المصاحبة لها "أربعة حقول" نفطية متفرقة ونقاط الاختناق في مناطق "دارعين، وبقبق، والظهران، والقطيف"، إضافة إلى "مجمع رأس تنورة، وجويمة، وميناء الدمام، وقاعدة الظهران الجوية، ومضيق هرمز".
وقد ساعد على إعطاء أولوية عالية لاختيار هذا الهدف - دون غيره - عدة اعتبارات، منها: أولاً؛ أن المنطقة الشرقية الواقعة بمحاذاة الخليج الفارسي

تضم واحدًا من ثلاثة تجمعات سكانية في المملكة العربية السعودية، ويبلغ عدد سكان المدن الأربعة الموجودة بها (100 ألف نسمة) فقط. وثانيًا؛ أن التجهيزات المادية المصاحبة للإنتاج البترولي السعودي بهذه المنطقة عالية جدًّا، حيث يبدأ إنتاج الحقول الرئيسية من "544" بئرًا عاملة؛ كل منها يصب " 12" ألف برميل يوميًّا في المتوسط. وثالثاً؛ أن معظم هذه الآبار تتدفق من تلقاء ذاتها، حيث يقوم ضغط الطبقات الأرضية التحتية بدفع مزيج من الغاز والنفط إلى السطح. ورابعًا؛ أن البترول الخام يتجمع من جميع الحقول في "رأس تنورة" عن طريق خط أنابيب يبلغ طوله "ألف ميل"، حيث تعتمد شبكة الأنابيب على 75 محطة ضخ منتشرة في أماكن مختلفة. وخامسًا؛ أنه توجد ست محطات ضخمة لتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة لتوفير القوة الدافعة للنفط في الأنابيب.

كما تحقق محطات الشحن التي تخدم كل حقول النفط السعودية لمسافة 50 ميلاً فقط لمحاذاة الخليج بين رأس تنورة والخبر، ويتم تخزين النفط الخام والمنتجات البترولية المكررة - انتظارًا لشحنها - في أربع مناطق تخزين بها صهاريج ضخمة، في كل من بقيق والظهران ورأس تنورة ومجمع الميناء في جويمة؛ والذي يوجد به 14 حاوية ضخمة كل منها يبلع ارتفاعها 72 قدمًا وقطرها يصل إلى 352 قدمًا. وتستوعب كل واحدة منها مليون وربع المليون برميل بكافة استيعاب إجمالية تصل إلى 22.5 مليون برميل... مما يجعل إمكانية القيام بأعمال تخريب ضدها بالشحنات الناسفة التقليدية إمكانية ضخمة جدًّا تصل إلى حد استحالة تنفيذها.

ولقد كان من أبرز عوامل تعزيز هذا الهدف أن النفط كان يشكل في ذلك الوقت 46% من جميع أشكال الطاقة التي كانت تستهلكها الولايات المتحدة الأمريكية؛ وأن الحرب الاقتصادية التي يُعَدّ الحظر النفطي أبرز صورها يمكن أن تهدد معظم المجتمعات المدنية بنفس الدرجة التي تهددها بها "الأسلحة النووية". وإذا حدث نقص خطير من الطاقة – نتيجة لعقوبات اقتصادية تفرضها دول غير صديقة - فإن على الولايات المتحدة استغلال ثلاثة بدائل أخرى: أولها؛ استخدام المخزون الإستراتيجي الأمريكي لتعويض النفط، والذي بلغ إجمالي هذا المخزون من النفط الخام المخصص للأغراض المدنية (225 مليون) برميل في أكتوبر 1974. وقد كانت الواردات في هذا الشهر تقدر بـ (3.9 مليون) برميل يوميًّا، وهذا الاحتياطي يكفي لمدة 65 يومًا فقط إذا توقفت جميع الواردات. والبديل الثاني؛ يتمثل في زيادة الإنتاج الأمريكي من النفط، وهذا البديل لا يحقق سوى زيادة مباشرة ضئيلة، لا تكفي كل المتطلبات من الطاقة. أما البديل الثالث فهو خفض معدلات الاستهلاك، الأمر الذي يمكن أن يعرض نمط الحياة الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية للخطر.

وعلى ضوء ذلك، فإن العقوبات الاقتصادية التي يمكن أن تفرضها الدول العربية المنتجة للنفط على الولايات المتحدة قد يلحق الفوضى بالأوضاع الداخلية الأمريكية، كما يمكن أن تؤدي عمليات الحظر النفطي الجدية إلى تمزيق أوروبا الغربية واليابان التي يُعَدّ اعتمادها على البترول في ذلك الوقت أكبر بكثير من اعتماد الولايات المتحدة عليه. وبهذا النحو، فإن قيام الدول

المنتجة للنفط بفرض عقوبات حادة ستصيب المصالح الحيوية بهذه البلدان في مرحلة مبكرة جدًّا. كما ستخنق اليابان ودول حلف شمال الأطلسي؛ وبالتالي ستعاني المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية من جراء ذلك بالتبعية.

ذلك ما انتهت إليه جلسات الاستماع للجنة الفرعية للسياسة الاقتصادية الخارجية التابعة للجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي حول تبعات السياسية الخارجية على أزمات الطاقة، والذي صدر عن مكتب الطباعة الحكومية الأمريكية في إبريل عام 1974.

وعلى ضوء ذلك، فقد تحددت المهام العسكرية - التي يمكن أن تكلف بها قوات الغزو لتأمين مصادر النفط - بالاستيلاء على عدد كاف من الحقول والمنشآت النفطية في حالة سلمية تمامًا، مع الاستعداد لتأمينها لفترة طويلة نسبيًّا. وأن تكون مجهّزة بعناصر الإصلاح المتخصصة والمعدات اللازمة لإصلاح الموجودات والممتلكات التي تكون قد تعرضت للدمار بسرعة؛ مع قيامها باتخاذ الإجراءات اللازمة لتشغيل المنشآت النفطية التي قد تتعرض للدمار دون مساعدة من دول الأوبك.

هذا وقد تعرضت الدراسة المشار إليها إلى حجم التهديدات التي يمكن أن تتعرض لها القوات المخصصة لتنفيذ المهمة... حيث انتهت إلى أنها يمكن أن تواجه مقاومة مسلحة محدودة على ضوء الإمكانيات القتالية المتواضعة المتوفرة لهذه القوات. ومن أمثلة ذلك: أن تقوم بمحاولة منع السفن الأمريكية من الملاحة في المياه الإقليمية، أو قيامها بشن حرب عصابات بهدف تخريب الموانئ والمطارات والمنشآت النفطية، أو شن حملات إرهابية ضد المصالح الأمريكية في بعض الدول الأجنبية، أو أن تبادر بالاستسلام من أجل التوصل إلى تسوية باعتبار أن القوات المسلحة الخليجية مجتمعة أو منفردة تعتبر قليلة من حيث الكم أو الكيف، إذا ما قورنت بالقوات المسلحة التي تملكها الولايات المتحدة وحلفاؤها من القوى الكبرى.

كما تمت دراسة الإمكانيات السوفييتية للتدخل المضاد باعتبارها القوة العظمى التي يمكن أن تواجه الولايات المتحدة في إطار الحرب الباردة التي كانت دائرة بينها في هذا الوقت... وقد أشارت الدراسة بأن الكرملين سيختار أن يقف موقف المتفرج، أو أن يتدخل بشكل غير مباشر في أسوأ الحالات.

هذا إلى جانب التعرض لسلسلة من التصعيد السوفييتي يتدرج في شن هجوم دعائي أو زيادة الدعم العسكري للدولة التي وقع عليها "الغزو" من الدول الخليجية؛ أو تدبير استعراضات للقوة بالقرب من مناطق عمليات الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي مكان آخر؛ أو القيام بعمليات إغارة على مناطق عمليات الولايات المتحدة وحلفائها أو في الطريق الموصل إليها. وهذا لا ينفي احتمال شن ضربات جوية ضد المنشآت النفطية أو الاشتباك في قتال بحري في منطقة العمليات أو التصعيد العام، والذي قد يصل إلى استخدام أسلحة نووية تكتيكية وهو أسوأ الاحتمالات على إطلاقها. كما أن احتمال لجوء السوفييت إلى الأعمال الانتقامية النووية بعيد إلى حد كبير. كما وأن الزمن والمسافة والطبيعة الجغرافية الوعرة لهذه المنطقة من أراضي المملكة

العربية السعودية تجعل من التدخل المباشر من جانب الجيش الأحمر خيارًا غير مرجح الحدوث.

القوة المقترحة لإدارة العمليات

لقد زادت المخاوف الأمريكية من التهديد الإيراني "للخليج"، الأمر الذي دفع الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" للإعلان في 23 يناير 1980 - في خطاب له أمام الكونجرس الأمريكي - عن نظرية أمن صريحة بالنسبة لمنطقة الخليج تضع كافة الدراسات والوثائق والمناقشات التي تمت - سواء في لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الأمريكي أو في جلسات الاستماع للجنة الفرعية للسياسة الاقتصادية الخارجية التابعة للجنة الشئون الخارجية بنفس المجلس - موضع التنفيذ؛ والتي عرفت بمبدأ كارتر، الذي ينطوي على شقين... أحدهما شق سياسي، أعلنه الرئيس كارتر رسميًّا؛ فقال: "إن أي محاولة من جانب أي قوى للحصول على مركز مسيطر في المنطقة الخليج سوف تعتبر في نظر الولايات المتحدة هجومًا على المصالح الحيوية بالنسبة لها، وسوف يتم رده بكل الوسائل بما فيه القوة المسلحة".

أما الشق الثاني، فهو تكملة عسكرية للإعلان السياسي. وقد تمثلت في إنشاء ما يسمى "قوة الانتشار السريع" من خلال تقرير قدمته وزارة الدفاع عام 1988 إلى لجنة القوات المسلحة في الكونجرس، أعدت على أساسه ميزانية هذه القوات لتلك السنة؛ وقد وقف الجنرال كولين باول – رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية – يدافع عنها أمام لجنة العلاقات الخارجية في أول مارس 1990، حيث قال: "يجب أن ننظر إلى التاريخ وإلى الحوادث الجارية وعيوننا على المستقبل، ومهما كانت الظروف فإن هدفنا لا يمكن أن يصبح حلَّ أو تفكيك القوة الأمريكية. إنني تولّيت منصبي كرئيس لهيئة الأركان في الحرب آملاً أن أساعد في تشكيل القوة الأمريكية لمواجهة تحديات المستقبل، وليس لأقوم بتسريح الجيش الأمريكي، وأضعف موقف الولايات المتحدة في العالم".

وقد كان القرار الأمريكي هو إنشاء قوة "تدخل سريع" أمريكية، تتمركز في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وتكون جاهزة لكي تحمل جوًّا، وبحرًا إلى منطقة الخليج عن أي طارئ. وبذلك تكون الولايات المتحدة مستعدة، وتكون قواتها مخصصة لحماية الخليج على أراضيها. وقد أطلق على قيادة هذه القوات قيادة المنطقة المركزية. وقد شكلت هذه القوة من 291.600 فرد، ضمت في تشكيلها أربع فرق محمولة جوًّا، ولواء مدرع، ومجموعة بحرية، وقوات من مشاة الأسطول، والقوة الجوية السابعة التي تشمل أسراب القتال، والقاذفات الإستراتيجية والاستطلاع والعلميات الخاصة. وقد تم التخطيط الإستراتيجي لاستخدامها لتأمين منابع النفط في الخليج خاصة في

المملكة السعودية. كما تولي قيادتها الجنرال "شوارزكوف" الذي كُلّف بقيادة قوات التحالف الأمريكي، عندما قام العراق بجريمة غزو الكويت وأعطي الدافع والمبررات اللازمة لتحريك هذه القوات لتنفيذ مهامها المخططة في الخليج.
تلك كانت الحقائق في التفكير والتخطيط التي غابت عن الرئيس العراقي "صدام حسين"، والتي تؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مؤهلة للهدف الذي أخذت على عاتقها تحقيقه... وهو تأمين منابع النفط في منطقة الخليج.
وقد حذّر الرئيس الأمريكي "جورج بوش" في 3 أغسطس 1990 النظام العراقي من أي توسيع لقواته في اتجاه المملكة العربية السعودية أو أي دولة بترولية أخرى. كما درس مع وزير الدفاع الأمريكي عملية دفع قوات "المنطقة المركزية الأمريكية" المخصصة لهذه المهمة إلى المملكة العربية السعودية، وذلك بعد أن تأكدت من كثافة الحشود العراقية على حدود المملكة العربية السعودية، وبطلب من الملك فهد بن عبد العزيز عاهل المملكة السعودية – بعد عرض الصور الجوية عليه في لقاء مع وزير الدفاع الأمريكي في 6 أغسطس 1990 - دعا الملك فهد القوات الصديقة إلى المملكة لتعزيز الدفاع عنها. وفي 7 أغسطس 1990 بدأ تدفق القوات الأمريكية على المملكة العربية السعودية في إطار عملية حشد إستراتيجي وصلت إلى أكثر من ربع مليون جندي في نهاية أكتوبر 1990. وهكذا استقرت القوات الأمريكية في منطقة الخليج تنفيذًا لمخططها الذي بدأت في تدشينه منذ "إستراتيجية الخنق" التي مارستها الدول العربية في عام 1974.

السياسة الخارجية الأمريكية.. الافتتان بالقوة

29/04/2001 فايز سارة - دمشق

تكاد تتفق الآراء التي تناولت محصلة المائة يوم الأولى من عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، أن ثمّة مشكلات جدية وحقيقية واجهت السياسة الأمريكية خلال تلك الفترة على صعيد العالم، وقد ذهبت معظم الآراء إلى أن سياسة الإدارة الأمريكية ستواجه المزيد من الصعوبات والمشاكل في المدى المنظور، إذا استمرت في السياق الذي اتبعته منذ مجيء الرئيس بوش إلى الرئاسة، وهو أمر سوف يؤثر على موقع الولايات

المتحدة بصفتها دولة كبرى، ودولة تتصدى للعب دور فعَّال ومؤثر في السياسة العالمية في جوانبها المختلفة.
والحق أن تقديرات متابعي السياسة الأمريكية، جاءت نتيجة رصد وتقييم سياسات الفترة الماضية من عهد الرئيس بوش، التي يمكن القول: إنها بدت مرتبكة من جهة، وغير متوازنة من جهة أخرى، بل إنها في بعض جوانبها، جسّدت خروجًا عن إستراتيجية أمريكية، تسعى إلى تكريس زعامة الولايات المتحدة للعالم وسيطرتها عليه.
ومن بين الأسباب المباشرة في ارتباك سياسة الإدارة الأمريكية، اعتقاد أركان الإدارة الأمريكية بالقدرة على فرض ما يرونه من سياسات ومواقف على مختلف التكتلات والدول، وإحساسهم بعدم قدرة أي من هؤلاء على رفض ما تمليه واشنطن، أو حتى الاعتراض عليه. والحق أن وقائع كثيرة تغذي الاعتقادات والأحاسيس الأمريكية المدعومة بقوى غاشمة سياسية وعسكرية واقتصادية تتربع اليوم على كرسي الزعامة في العالم.

التعامل مع القضايا العربية

وكان من الطبيعي، أن تكون القضايا المتصلة بالمنطقة العربية بين الموضوعات الأولى التي تعاملت معها الإدارة الأمريكية الجديدة، والأهم في هذه موضوعان: الموضوع الأول: هو الوضع العراقي، والثاني: كان الموضوع الفلسطيني. وكما هو معروف، فإن الموضوعين هما الأهم في اهتمامات الرأي العام والأنظمة العربية أيضًا.
وجاء التعامل الأمريكي الأول - في الموضوعين - قيام الطائرات الأمريكية البريطانية باعتداء جوي أمريكي على بغداد في خطوة لم تحدث منذ سنوات، استبقت فيها الإدارة الأمريكية جولة وزير خارجيتها "كولن باول" إلى الشرق الأوسط في رحلة قيل إنها استطلاع للأوضاع في المنطقة، ومحاولة للتعرف على ما فيها عن قرب.
والحق، فإن جولة باول الشرق أوسطية، لم تكن كما قالت الإدارة الأمريكية، بل كانت ترسم ملامح التحرك الأمريكي في المنطقة باتخاذ المزيد من التشدد في مواجهة اللين العربي في التعامل مع الموضوع العراقي، والتوجه العربي إلى إنهاء عشر سنوات من الانقسام العربي، وترميم العلاقات العربية - العربية في مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية التي يواجهها العرب في بدايات القرن الحادي والعشرين.
ونجاحات كولن باول في إقناع القادة العرب، كانت محدودة في تهميش الموضوع الفلسطيني، وتجديد العقوبات على العراق، ومنع الانفتاح العربي عليه، وكلاهما أمر تأكد في مؤتمر القمة العربية في عمّان، لكن ذلك لم يمنع الإدارة الأمريكية من العمل منفردة في ظل تأكدها من محدودية ردة الفعل العربية الرسمية أو انعدامها، فاستقبلت "إريل شارون" رئيس الوزراء الإسرائيلي، وأطلقت يده في مشروع أمني - سياسي ضد الفلسطينيين، يتناقض مع المسيرة الأمريكية التي تكرّست في التعامل مع المسار الفلسطيني - الإسرائيلي بعد مؤتمر مدريد عام 1991، وزادت واشنطن إعلان تأييدها لسياسة حكومة شارون وإجراءاته ضد الفلسطينيين والسلطة

الفلسطينية، في خطوة تعكس تحولاً في السياسة الأمريكية المعلنة في السعي إلى تسوية في المنطقة العربية.

الافتتان بالقوة نمط عام للسياسة الأمريكية

إن تجسيدات السياسة الأمريكية في تعاملها مع القضايا العربية، ليست سوى تعبير عن تلك السياسة المكرسة في أكثر من مستوى وقضية تعاملت معها إدارة الرئيس جورج بوش الابن في الفترة المنصرمة من عهدها، ومن ذلك الأزمة السياسية التي ثارت مع روسيا، وعبرت في بعض تجلياتها عن استعادة أجواء الحرب الباردة، كما حدث في موضوع التجسس الروسي على الولايات المتحدة، وطرد عشرات الدبلوماسيين الروس من الولايات المتحدة، وقد قوبلت الخطوة بإجراءات روسية مماثلة.

ثم كانت الأزمة الأمريكية - الصينية التي أثارتها قضية طائرة التجسس الأمريكية على الصين، التي حملت كل دلالات الصلف والعنجهية الأمريكية، ورغبة واشنطن في وضع نفسها وسياستها فوق منطق التعامل بين الدول.

ولعل بين المشاكل الحقيقة التي واجهتها سياسة واشنطن في ظل إدارة بوش الابن، خلافها مع الاتحاد الأوربي بعد إعلان بوش قراره التخلي عن "بروتوكول كيوتو" الخاص بمكافحة ارتفاع حرارة الأرض، ورفض الدول الأوروبية القرار الأمريكي، لما له من آثار اقتصادية وبيئية وصناعية سلبية على العالم كله.

إن نمط التعامل الأمريكي الذي تذهب فيه إدارة بوش الابن مع القضايا والدول ومع التكتلات الدولية، يفرض ظلاله ليس على المؤسسة الحاكمة وإدارتها فقط، بل على المؤسسة التشريعية الأمريكية، فيدفع الأخيرة إلى التأسيس لسياسات ومواقف تصب في الاتجاهات ذاتها، وهو ما يبدو واضحًا في توجه عدد كبير من أعضاء الكونجرس الأمريكي إلى الحكومة الأمريكية؛ لتحميل السلطة الفلسطينية مسؤولية ما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وطلب معاقبتها وسحب الاعتراف الأمريكي بها.

وثمّة نموذج آخر في السياق ذاته، وهو قيام الكونجرس الأمريكي بدراسة مشروع قانون، يسمح لوزارة العدل الأمريكية وهيئة التجارة الفيدرالية باتخاذ إجراءات ضد دول أجنبية، بما فيها الدول الأعضاء في منظمة "أوبك" بتهمة "ممارسات تآمرية لتحديد الأسعار أو مستوى إنتاج المنتجات النفطية"، وهو أمر يتعارض مع مبادئ الأمم المتحدة، وبخاصة حق الدول في مواردها الطبيعية، ويجعل منظمة "أوبك" والدول الأعضاء فيها أسرى الابتزاز والضغط الأمريكي.

ردود الفعل الاعتراضية

ويقود واقع السياسات الأمريكية الراهنة إلى تزايد الاعتراضات الدولية على تلك السياسات، وبين الاعتراضات تندرج الاعتراضات العربية، وهي ككل الاعتراضات الأخرى، تراوح بين ثلاثة مستويات:

1- أول هذه المستويات اعتراضات مبطنة، لا تخرج إلى العلن أملاً في تفاهمات جديدة مع الإدارة الأمريكية على أمل معالجة الموضوعات والسياسات موضوع الاختلاف، وتندرج فيها مواقف "أصدقاء" الولايات المتحدة

و"حلفائها"، وفيها الموقفان المصري والأردني اللذان ظهرا في كل من زيارة الرئيس مبارك والملك عبد الله بن الحسين إلى واشنطن، وكلاهما ناقش سياسة واشنطن الفلسطينية من موقع الراغب في إصلاحها وتصحيحها إذا أمكن.

2 - والمستوى الثاني، هو مستوى الاعتراض الظاهر الراغب في إحداث تبدل مباشر في السياسات والمواقف الأمريكية، ويشكل المندرجون في هذا المستوى طيفًا واسعًا من معارضي السياسة الأمريكية إلى المعادين الذين لا يستطيعون إعلان عدائهم، وفي هذا السياق، يقع الموقف السوري في اعتراضه على السياسة الأمريكية في المنطقة، وطلبه في أن تكون "سياسة متوازنة" فيما يتصل بموضوع الصراع العربي - الإسرائيلي خاصة.

3 - أما المستوى الثالث والأخير، فهو الاعتراض مترافقًا مع إعلان مواقف مناقضة للمواقف والسياسات الأمريكية، وهناك عدد قليل من الدول يتبنى مواقف كهذه في عالم اليوم، وذلك انطلاقًا من اعتبارات مختلفة، وبينها رفض سيطرة القوة الأمريكية الغاشمة على نحو ما هو موقف العراق من الولايات المتحدة، أو بسبب التناقض السياسي على نحو ما هو الموقف الإيراني من السياسة الأمريكية.

ولا بد أن هذه الاعتراضات سوف تتفاقم في ظل استمرار السياسة الأمريكية في مساراتها الراهنة، غير أنه من غير الواضح الأفق الذي يمكن أن تتبلور وتتوافق فيه لتصير أكثر فاعلية وتأثيرًا على السياسة الأمريكية؛ وذلك بسبب عاملين اثنين، أولهما: ضعف الإرادة السياسية للدول التي تتصادم مصالحها وسياساتها مع سياسات ومصالح واشنطن. والثاني: هيمنة وجبروت القوة الأمريكية، التي يبدو وكأنها قادرة على عزل وحصار كل من يشهر عداءه لواشنطن وسياساتها.

الموقف العربي.. اعتراضات غير فعّالة

إن ما جسدته السياسات العربية حيال السياسات الأمريكية في الفترة الأخيرة، إنما يعكس اعتراضات - وإن يكن أكثرها يفتقد المصداقية العملية - على سياسات إدارة بوش، ذلك أن العرب، لم يتبنوا الموقف الأمريكي من العراق، لكنهم لم يقفوا بقوة إلى جانب العراق، ولا هم تراجعوا في تأييدهم لانتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، ولم يدفعوا الفلسطينيين لوقف الانتفاضة، كما كان مطلوبًا منهم. لكنهم في المقابل لم يذهبوا عمليًّا وبعمق في دعم الانتفاضة الفلسطينية، وكله جرى التعبير عنه في مقررات قمة عمان العربية.

Bottom of Form 0 تقاطع المصالح الدولية هل يجلب السلام لأفغانستان؟! إسلام أباد – سامر علاوي التقدم الأخير الذي أحرزته

حركة طالبان على حساب التحالف الشمالي المعارض كرّس الجهود السياسية بين طالبان والعالم الخارجي الرافض للتعامل معها رغم سيطرتها على أكثر من 90 % من الأراضي الأفغانية، ورغم الانتقادات الحادة التي تتلقاها طالبان من المجتمع الدولي والتي كان آخرها من قبل مجلس الأمن الدولي والأمين العام للأمم المتحدة "كوفي عنان"، فإن المصالح الاقتصادية والسياسية كانت عاملاً هامًا لفتح الحوار معها في الوقت الذي تسعى فيه للحصول على الاعتراف الدولي بحكومتها. فرنسا تغلب مصالحها الاقتصادية احتلت استضافة فرنسا لوفد طالباني رفيع المستوى نهاية سبتمبر الماضي أهمية خاصة، نظرًا إلى رئاسة باريس للاتحاد الأوربي حاليًا. ورأى المحللون في لقاء الجانبين "الأفغاني- الفرنسي" مقدمة لاعتراف فرنسا بحكومة طالبان، نظرًا لما تتطلع إليه فرنسا بشغف إلى فتح الطريق أمام صادرات غاز دول وسط آسيا، الذي حالت دونه الحرب المستمرة في أفغانستان حيث تعتبر شركات النفط الفرنسية هي المستثمر الرئيس في مشروعات نفط وغاز وسط آسيا، كما دخلت أكبر الشركات الفرنسية "توتال" ضمن كونسورتيوم شركات التنقيب عن النفط والغاز الإيراني، على الرغم من المعارضة الشديدة للحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على استثمارات النفط الغربية في إيران قبل سنوات في إطار سياسة الاحتواء المزدوج، وتقدم الشركات الفرنسية نفسها جزءًا من الحل في تنامي الطلب العالمي على الغاز الطبيعي، وخاصة لدى الهند التي لا يمكن ضمان وصول غاز وسط آسيا إليها وإلى الأسواق العالمية بيسر وتكلفة معقولة إلا عبر بوابة أفغانستان وباكستان، ومنها كذلك للأسواق العالمية على عتبة بحر العرب في موانئ كراشي وكوادر الباكستانيين فضلا عن مشاريع التنقيب عن الغاز والثروات الطبيعية الأخرى في أفغانستان التي ما زالت بكرًا. الولايات المتحدة تخفف مواقفها وفي الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة لتشديد الحصار على حكومة طالبان لجأت إلى فتح حوار معها، حيث اجتمع مساعدا وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشئون جنوب آسيا "كارل إندر فورث" و"توماس بيكرينغ" مع نائب وزير خارجية حكومة طالبان "عبد الرحمن زاهد" في واشنطن بداية الشهر الحالي، وعلى الرغم من إعلان واشنطن فشل اجتماعاتها بممثلي طالبان ومتابعتها لقاءات مماثلة مع ممثلين عن المعارضة الشمالية، فإن المراقبين رأوا فيها أهمية لا تقل عن التحركات الفرنسية باعتبار الاجتماع الأخير هو الأول بعد انحسار نفوذ المعارضة الشمالية بقيادة الجنرال "أحمد شاه مسعود" -وزير دفاع حكومة "برهان الدين رباني"- التي ما زالت تحتفظ بالاعتراف الدولي بها. أجندة الحوار الأمريكي الأفغاني ليست جديدة، حيث تدور حول سبل تحقيق السلام ومكافحة المخدرات وحقوق الإنسان؛ فضلا عن قضية "أسامة بن لادن" الذي تحتضنه أفغانستان فيما تطالب به الولايات المتحدة لمحاكمته على خلفية اتهامه بالوقوف وراء تفجير سفارتيها في نيروبي ودار السلام في أغسطس عام ثمانية وتسعين، ولكن الولايات المتحدة رغم عدائها المعلن لحكم طالبان فإن مصالحها تبقى المحدد الأول في سياستها الخارجية، في الوقت الذي يرى فيه بعض المراقبين أن غضبة واشنطن على طالبان سببها التسهيلات التي منحتها

لدول أخرى متجاهلة المستثمرين الأمريكان وليس موضوع "أسامة بن لادن".
روسيا تدخل من الباب الخلفي روسيا هي الأخرى دخلت على خط طالبان ولكن من الباب الخلفي؛ حيث أوفد الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" مبعوثًا خاصًا إلى العاصمة الباكستانية إسلام أباد للتباحث حول الموضوع الأفغاني تحديدًا؛ إضافة إلى البحث عن مخرج للجمود الروسي- الباكستاني، والذي سببه دائمًا اختلاف وجهات النظر تجاه المسألة الأفغانية المتشابكة، في حين لا يخفي الساسة الباكستانيون للعب نفس الدور الذي لعبوه في وقت سابق بين الصين والغرب، حيث لم يعترف الغرب بالصين إلا في النصف الثاني من عقد الستينات، حيث ساهمت إسلام أباد بدور لعب الوسيط بين حليفتها واشنطن وجارتها بكين، وسهلت عملية الاتصال لكيسنجر، ومن ثم زيارة الرئيس نيكسون للصين، حتى أصبحت الصين اليوم صاحبة شراكه اقتصادية مع الولايات المتحدة والغرب. وفيما أعرب بوتين عن قلقه إزاء التصعيد بين طالبان والمعارضة الشمالية على الحدود مع جمهورية طاجيكستان التي تحتفظ فيها روسيا بثمانية عشر ألف جندي، فإن الرئيس الروسي أكد على تركيز الجهود من أجل البحث عن سلام في أفغانستان. أما السفير الباكستاني في موسكو "افتخار مرشد" الذي أوفدته إسلام أباد باعتباره خبيرا محنكا في القضية الأفغانية، فقد أكد أن موسكو وإسلام أباد اتفقتا على تحفيز تعاونهما المشترك من أجل إعادة السلام والأمن في أفغانستان والمنطقة المحيطة بها وعدم السماح لتداعيات الداخل الأفغاني بالتسرب إلى دول الجوار، إلا أن مسئولي طالبان كانوا أقل حماسًا عندما اعتبروا أن موسكو ليست بالصديقة ولا بالعدوة وأنها المسئولة عن الدمار الحاصل في أفغانستان، كما استبعدوا إثارة موضوع طلب تعويضات من روسيا في الوقت الراهن بانتظار سماع المجتمع الدولي لكلمتهم وفقًا لتصريحات سفير طالبان في إسلام أباد.
تركمانستان تتوسط وفيما تعتبر تركمانستان أكثر دول وسط آسيا تقاربا مع طالبان، واعتبر المبعوث الخاص لرئيس تركمانستان ووزير الخارجية التركماني السابق "شيخ مرادوف" الذي كان قد زار أفغانستان ودول الجوار الأخرى بداية سبتمبر الماضي أن طالبان أصبحت حقيقة سياسية لا يمكن تجاوزها، إلا أن التطور الجديد هو قيام تركمانستان بلعب دور الوسيط بين طالبان ودول وسط آسيا. ونقل الرئيس التركماني عن رئيس أوزبكستان "إسلام كريموف" قوله إن أوزبكستان لم تعد تنظر لطالبان على أنها مصدر تهديد وقلق وأنها تتطلع إلى تعاون تجاري في المنطقة، وهو ما اعتبر تغيرًا واضحًا لموقف أوزبكستان التي هددت في بداية الصيف بشن غارات جوية ضد أهداف في أفغانستان وقالت: إنها معسكرات تدريب لمتشددين إسلاميين يشنون هجمات في مناطق متفرقة من جمهوريات آسيا الوسطى، وانضمت إليها روسيا في نفس التهديدات. وعقدت جمهوريات آسيا والوسطى وروسيا أكثر من اجتماع لتدارس الوضع الأمني في ضوء توسع طالبان المستمر شمالاً ووقوف قواتها على الحدود مع هذه الجمهوريات، واعتبرت طالبان أن الموقف الروسي يهدف إلى تعزيز هيمنتها على جمهوريات وسط آسيا المسلمة من خلال تهويل الخطر من طالبان، إلا أن الموقف من طالبان يبدو

أنه تراجع في آسيا الوسطى في بداية أغسطس عندما عقدت هذه الدول مؤتمرًا لتدارس الموقف تجاه الخطر القادم من أفغانستان؛ عندما سجلت روسيا حضورًا متواضعًا في هذا الاجتماع ممثلة بأحد مستشاري الرئيس الروسي وهو ما أثار امتعاض بعض هذه الدول، وظهرت النقلة النوعية في موقف أوزبكستان الدولة الأكبر مساحة والأكثر قدرات بين دول آسيا الوسطى ولها حدود طويلة وتداخل عرقي مع أفغانستان لدى تغيبها عن القمة الأخيرة في الأسبوع الثاني من أكتوبر الجاري لدول وسط آسيا وروسيا، والتي هدفت إلى اتخاذ استراتيجية أمنية موحدة لمكافحة الأخطار التي قد تنجم من توسع طالبان وسيطرتها على كافة الأراضي الأفغانية وطرق مكافحة الإرهاب القادم من أفغانستان حسب بيان القمة الختامي، الأمر الذي أثار التساؤل من جدوى التعاون المشترك في آسيا الوسطى لمواجهة حكومة طالبان مع غياب دولتين رئيستين تشتركان مع أفغانستان بالتداخل العرقي والحدود المشتركة وهما تركمانستان وأوزبكستان؟ وعودًا على بدء، فإن إسلام أباد عاودت بفتح البوابة للحوار الأوزبكي- الأفغاني على أن ينجم عن تطبيع للعلاقات وطي صفحة الماضي. الموقف من الشيشان تبدو مخاوف روسيا واتهاماتها بدعم طالبان للمقاتلين الشيشان غير واقعية من الناحية العملية، إذا ما أخذنا بالاعتبار عدم وجود حدود مشتركة بين طالبان والشيشان عدا عن روسيا، وفي الوقت الذي توجه فيه روسيا اتهاماتها المتكررة لطالبان بإرسال مقاتلين وأسلحة للشيشان، فإنها لم تفصح كيف تصل إمدادات طالبان للشيشان، في الوقت الذي لم توجه فيه لومًا لأي من الدول المحيطة بأفغانستان بتسهيل عبور الأسلحة والمقاتلين من أراضيها لتصل إلى روسيا والشيشان، وهو ما دفع المحللين إلى تفسير النقمة الروسية على طالبان بعدم الرغبة في فتح الطريق الأفغاني لتجارة آسيا الوسطى، بما يفقد روسيا كل امتيازات تجارة جمهوريات وسط آسيا بعد أن تتدفق البضائع عبر إيران وباكستان المطلتين على البحر. الموقف الإيراني بين المذهبية الشيعية والغاز إيران أحد أهم جيران أفغانستان في صراع المصالح لم تعد عائقًا في وجه مشروع أنابيب الغاز من تركمانستان إلى باكستان عبورًا بأفغانستان، وذلك بعد أن ضمنت تصدير غازها الطبيعي إلى الهند عبر باكستان التي تعهدت بتوفير الأمن والحماية لتدفق الغاز الإيراني رغم العلاقات السياسية السيئة التي تربط إسلام أباد بنيودلهي، وبذلك تكون إيران قد سبقت غاز وسط آسيا في الوصول إلى الهند. أما عن التخوفات التي تحيط بإيران تجاه مستقبل الطائفة الشيعية في أفغانستان فقد لجأت طهران إلى تأمين الطائفة الشيعية التي يقبع معظمها وسط أفغانستان بعيدًا عن الحدود الإيرانية من خلال السعي بالحصول على ضمانات من باكستان باستخدام نفوذها لدى طالبان من ناحية، وإقامة الجسور مع حكومة طالبان دون أن تضحي بالتحالف الشمالي المعارض، وذلك بعد أن ثبت بالتجربة أن سياسة ضخ السلاح للشيعة والتي انتهجتها إيران على مدى السنوات العشرين الماضية لم تكن كافية لحمايتها، بل إن الشيعة ضربوا على يد جميع من حكم كابل في هذه الحقبة؛ من "نجيب الله" مرورا بـ "مسعود" و"حكمتيار" وانتهاء بطالبان، بغض النظر عن الأسباب

والدوافع لذلك. المبادرة التركمانية تعتبر مبادرة وزير الخارجية تركمانستان السابق شيخ "بوريس مرادوف" والمبعوث الشخصي للرئيس التركماني، أهم المبادرات السلمية وإن لم تكن آخرها، نظرًا لما تتمتع به تركمانستان من علاقة متزنة مع طالبان والمعارضة الشمالية. ففي الوقت الذي أبقت على اعترافها بحكومة الرئيس "رباني"، فإنها لم تغلق قنصلياتها في المدن الواقعة تحت سيطرة طالبان، وقام "مرادوف" بجولة طالت كلاً من أفغانستان وإيران وباكستان وطاجيكستان ودول أخرى في وسط آسيا، وأعرب عن تفاؤله الشديد في نجاح مساعيه ووضع حد للحرب الدائرة في أفغانستان، وبنى تفاؤله على أساس أن دول الجوار الأفغاني المهمة تعتبر طالبان اليوم حقيقة سياسية قوية في أفغانستان وترغب في تطوير كل أنواع الحوار والتعاون مع حكومة أفغانستان، وأن نتائج مباحثاته مع الملا "محمد عمر" زعيم طالبان والرئيس الإيراني "محمد خاتمي" والجنرال "مشرف" مشجعة إلى حد كبير، معتبرًا أن مسألة الاعتراف لا تشكل أي مشكلة باعتبار أن الاعتراف مسألة فنية ما دام أن العلاقات قائمة. وفيما نالت المساعي التركمانية تجاوبًا من الدول التي زارها حتى الآن وحققت مباركة باكستانية وترحيبًا إيرانيًا واستعدادًا للتعاون من قبل حكومة طالبان، التي توصف غالبا بأنها تعتمد الخيار العسكري لحسم الحرب الداخلية في أفغانستان، فإنه من الواضح أنها لم تتلق أي دعم أمريكي، حيث لوحت الولايات المتحدة أخيرًا بفرض المزيد من العقوبات على طالبان واعتبارها مصدرًا لعدم الاستقرار في المنطقة.

تزاحم مسارات التسوية احتواء الأزمة الأفغانية يمر بأكثر من مسار للتسوية وبتحركات متلاحقة وإن كانت متواضعة، أهم هذه المسارات فضلاً عن المسار التركماني السابق مسارين؛ الأول: برعاية منظمة المؤتمر الإسلامي التي ترأسها حاليا إيران والمعنية بما يدور على حدودها في أفغانستان وبدعم من قبل باكستان والمملكة العربية السعودية الدولتين اللتين تعترفان بحكومة طالبان إضافة إلى الإمارات العربية المتحدة، وفيما رأى المحللون السياسيون في أول جولة مباحثات مباشرة منذ مايو عام ثمانية وتسعين للمساعي الجديدة والتي عقدت في جدة في الأسبوع الثاني من شهر يونيو (حزيران) الماضي بأنها بداية لنجاح قد لا يتحقق سريعًا، فإن المعارك التي تبعتها نسخت ما اتفق عليه من تبادل للأسرى وغيرها من البنود التي لم ترق لأن تكون بداية لمشروع حل للصراع أو على الأقل بداية لبناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، كما أنها عطلت فكرة اللقاء مجددًا بعد أن كان مجرد اللقاء يعتبر تقدمًا. الملك السابق يبحث عن موطئ قدم أما المسار الثاني والذي يتعارض مع المسار الأول فيمثله الملك الأفغاني السابق "محمد ظاهر شاه" والمقيم في روما بإيطاليا منذ الإطاحة به قبل ثلاثة وعشرين عامًا، حيث واصل وفد يمثل الملك الأفغاني السابق ويتشكل من عدد من الوزراء والدبلوماسيين السابقين لأفغانستان برئاسة وزير خارجية الملك "ظاهر شاه" في السبعينات "هدايت أمين أرسلا" يحملون معهم مشروعًا بعقد المجلس الاستشاري الأفغاني الموسع والمعروف في أفغانستان بـ"لويا جركا"، والذي يتشكل عادة من زعماء القبائل والوجوه والزعامات القبلية في البلاد، في محاولة للبحث عن

حل داخلي للأزمة المستمرة. وتعتبر محطة إسلام أباد هي الأهم في وفود الملك "ظاهر شاه" التي أرسلها مؤخرًا إلى عدد من الدول المؤثرة في الصراع الأفغاني، مثل: الولايات المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، واليابان، وإيران، وعقد اجتماعات بكل من حكومة طالبان والتحالف الشمالي المعارض، وفيما يبدو أن الوفد وجد تجاوبًا شكليًا على الأقل لدى الحكومة الباكستانية في طرح فكرة عقد اجتماع "لويا جركا" من أجل البحث عن كيفية تشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة في أفغانستان، وتأتي أهمية هذه الخطوة في أن التوصل مع إسلام أباد إلى قناعة ما لإنجاح الـ "لويا جركا" هو الطريق الوحيد -في نظر مبعوثي الملك- الكفيل في إقناع طالبان والضغط عليها من أجل القبول بآلية للبحث عن الحكومة ذات القاعدة العريضة - الفكرة القديمة الجديدة - لحل الصراع الأفغاني، وذلك بعد أن كان الملك "ظاهر شاه" قد تلقى تأييدًا مفتوحًا من واشنطن شجعه على العمل على نفخ الروح في مشاريعه السابقة التي لم يكن لها أي قبول في السابق، حيث أكدت واشنطن للملك السابق استعدادها لتقديم أي مساعدة مطلوبة لجهوده لجمع "اللويا جركا" التي سوف تعمل على "البحث في الحاجة الملحة والعاجلة لوقف النزاع الدائر وتشكيل حكومة تمثل جميع الأطراف ومكافحة الإرهاب والمخدرات"، ولكن موافقة باكستان بقيت مرهونة بموافقة أطراف النزاع الداخلي الأساسية بما فيها طالبان والتحالف الشمالي المعارض حسب تصريحات لوزير الخارجية الباكستاني "عبد الستار عزيز"، الأمر الذي لا يمكن ضمانه خاصة وأن القيادات التاريخية للتحالف الشمالي دأبت على رفض كل مقترحات الملك السابق وحتى مجرد اللقاء به والتعاون معه باعتباره مسئولا مباشرا أو غير مباشر لما جرى في أفغانستان، أما طالبان التي تملك بزمام الأمور في أكثر من 90% من البلاد، فإن مفهوم الحكومة ذات القاعدة العريضة لديها بعيد كل البعد عن كل الأطروحات الخارجية التي طرحت حتى الآن، وهذه هي المحاولة الثانية والجادة من قبل الملك الأفغاني السابق للعودة للأضواء خلال خمس سنوات حيث سبقتها تحركات مماثلة عام 1995 قبل أن تسيطر حركة طالبان على العاصمة كابل، وفي ذروة خلافات فصائل المجاهدين على الحكم حيث قدم نفسه بديلاً عن حكومات المجاهدين الفاشلة، إلا أن ظهور حركة طالبان بقوة على الساحة الأفغانية أربك كل التصورات والأفكار التي كانت تحوم حول الحكم الضائع في كابل. ثمة أمر واحد غاب عن كل المباحثات والمساعي الأخيرة بعد أن كان العقبة الكئود أمام أي تقدم في وقت سابق وهو مسألة التدخل الخارجي في الشئون الأفغانية الداخلية، حيث لم يعد الموضوع مطروحًا على طاولة المفاوضات بالقدر الذي يطرح فيه موضوع تقاسم المصالح وعدم تضاربها، فقد كان التدخل الخارجي سببًا رئيسيًا لتأجج الصراع بين أفغانستان وإيران، وذلك عندما توسعت طالبان في الشمال الأفغاني عام 1998 على حساب التحالف الشمالي المعارض ومقتل الدبلوماسيين الإيرانيين في مدينة "مزار شريف"، وهو ما يشير إلى أن دول المصالح أدركت أخيرًا ضرورة التوافق بالمصالح بدلاً من تأجيج الصراع حولها بعد 21 سنة من عدم جني أي دولة شيئًا من الموقع الاستراتيجي لأفغانستان؛ والذي يشكل حلقة

الوصل بين مجموع هذه الدول أو الفاصل بينها، كما فصل بين الإمبراطورية البريطانية والروسية فيما قبل الحرب العالمية الثانية_____